الأنباء
الجمعة 17 يونيو 2011

ميقاتي دخل السراي لأول مرة منذ 5 سنوات: «الثلث الضامن» في الحكومة معنا

شقيق عمر كرامي: فيصل كرامي هو الشيعي السادس في الحكومة ولا يمثل طرابلس!

عقدت لجنة صياغة البيان الوزاري أول اجتماعاتها برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، الذي دخل الى السراي الكبير أمس، ولأول مرة منذ كان رئيسا للحكومة قبل خمس سنوات.

وتم خلال الاجتماع وضع الخطوط العريضة والمنهجيات للبنان، وتقرر ان تعقد اللجنة جلسة ثانية بعد ظهر الثلاثاء المقبل.

وأبلغ الرئيس ميقاتي اعضاء اللجنة بأن الحكومة ستواجه تحديات داخلية اقتصادية واجتماعية ومعيشية، وهي ليست بصدد مواجهة المجتمع الدولي الذي سيتعامل مع الحكومة الجديدة بناء على أدائها.

ميقاتي: الثلث الضامن معنا

وفي حديث إذاعي قال ميقاتي ان هناك صعوبة في اتخاذ اي قرار منفرد داخل الحكومة لأن «الثلث الضامن» موجود معنا وهو قادر على عدم تمرير اي قرار من شأنه ان يشكل اشكالية سواء في لبنان او خارجه.

وفي هذا السياق، أكد احد الوزراء لـ «الأنباء» ان عدد الوزراء المحسوبين على الرئيس سليمان والرئيس ميقاتي والنائب وليد جنبلاط اصبح 12 وزيرا ويمكن ان يصبح 13 وزيرا بينما المطلوب للثلث الضامن، او الثلث المعطل 11 وزيرا فقط.

وأكد الوزير الوسطي، ان وزير الداخلية مروان شربل محسوب على الرئيس سليمان، ولو انه حظي بموافقة عون، وانه يحمل الرقم 12 في الكتلة الوسطية، لكن الوزير الوسطي رفض تسمية الوزير الثالث عشر.

جنبلاط ونصرالله

في هذا الوقت، وصف النائب جنبلاط لقاءه مع السيد نصرالله منذ يومين بـ «الممتاز» وقد توافق معه على وجوب ان تكون اولوية الحكومة، هي التصدي للشأن الاقتصادي والاجتماعي.

جنبلاط رأى لجريدة «السفير» ان الحملة على الحكومة الجديدة متوقعة، وأضاف: لقد شككوا بنا داخليا وخارجيا، ولكننا صبرنا ونجح الائتلاف العريض في تحقيق هدفه من خلال تأليف الحكومة، وأنا لست خائفا وسنتصدى لهذه الحملة بهدوء.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي خلال دخوله إلى السراي الكبير امس (محمود الطويل)

أوساط المعارضة الجديدة: حذر عربي في التعامل مع حكومة ميقاتي بانتظار ما سيتضمنه البيان الوزاري

التحديات المنتظرة

تحديات سياسية عدة تنتظر الحكومة والتي عليها ان تسير في حقل ألغام تحت مراقبة المجتمع الدولي وكمائن الخصوم في الداخل.

وأبرز التحديات المحكمة الدولية والعلاقة مع سورية، والمقاومة والقرار 1701 واتفاق الطائف، والقانون الانتخابي الجديد والتعيينات الإدارية والأمنية والديبلوماسية والعسكرية.

وتقرر ان يكون التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة اول بند على جدول اعمال الحكومة بعد نيلها الثقة حيث تنتهي ولايته في 31 يوليو، ما يعني وجوب عقد الجلسة قبل هذا التاريخ والتي ستشهد تعيين رئيس أركان للجيش اللبناني مكان اللواء شوقي المصري الذي أحيل الى التقاعد، وتعيين مدير عام للأمن العام.

الى ذلك، لاحظت اوساط المعارضة الجديدة حذرا عربيا في التعامل مع حكومة ميقاتي بانتظار ما سيتضمنه البيان الوزاري من جهة، والتعامل الفعلي مع المحكمة الدولية انطلاقا من تسديد حصة لبنان في موازنة المحكمة، وعدم فك الارتباط بهذه المحكمة من خلال الغاء الاتفاقية المعقودة بين لبنان والمحكمة.

.. وضغط أميركي

وفي هذا السياق، بدت لافتة مسارعة الدوائر الأميركية المعنية الى العودة لاستخدام ورقة الضغط على المصارف اللبنانية، من خلال صحيفة أميركية حول شبهات محيطة بعمل بعض المصارف اللبنانية تحت عنوان «لا تتعاملوا مع مصارف لبنان».

وتزامن هذا الضغط مع مواقفين صدرا عن واشنطن، بحسب «اللواء» البيروتية، الأول اعتبار وزارة الخارجية الأميركية ان التشكيلة الحكومية مخيبة للآمال، والثاني دعوة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي روس ليتنين الى قطع فوري للمساعدات الأميركية المقدمة للحكومة اللبنانية، طالما تشارك فيها مجموعة متشددة وعنيفة ومصنفة ارهابية، والمقصود هنا حزب الله.

.. والتعاون الخليجي

ولوحظ ايضا، تراجع الاهتمام والدعم العربي والخليجي بالوضع اللبناني، من خلال ادراج مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي للوضع في لبنان بعد الوضعين اليمني والعراقي، وقبل الشأن السوداني ومن خلال سطرين جدّد فيهما المجلس دعمه الكامل للأمن والاستقرار والوحدة الوطنية اللبنانية.

وواضح ان التوجه هو نحو بيان مختزل، تحتل فيه هموم الناس الأولوية ، مرجحا ان تكون هناك تقاطعات عدة بينه وبين البيان الوزاري للحكومة السابقة.

الجميل: السنّة خارج الحكم

النائب سامي الجميل (الكتائب) بدا له ان التركيبة الحكومية الجديدة تظهر وكأن الطائفة السنية أصبحت خارج الحكم.

وأشار الى وجود دويلات في لبنان لا دولة واحدة، داعيا الى اعتماد التعددية في لبنان.

في هذا الوقت، فجر معن عبدالحميد كرامي، الشقيق الأكبر للرئيس عمر كرامي، مفاجأة من العيار الثقيل باعتباره ابن شقيقه فيصل عمر كرامي، الذي تنازل له الرئيس بري عن مقعد شيعي في الوزارة، هو عمليا الوزير الشيعي السادس في حكومة ميقاتي. وأضاف معن كرامي ان فيصل لا يمثل في هذا المركز طائفته ولا طرابلس، متسائلا: كيف يرضى ذلك لنفسه؟ يذكر ان معن كرامي كان قد تنازل عن القيادة السياسية للعائلة الى شقيقه عمر بعد اغتيال الرئيس رشيد كرامي، لقاء ان يتولى ابنه طلال القيادة بعد عمه عمر، لكن الآخر رشح ابنه فيصل.

● بيروت ـ عمر حبنجر

توقيف مسؤول أمن وئام وهاب بجرم التعامل مع المخابرات الإسرائيلية!

بيروت: ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، على الموقوف بجرم التعامل مع الاستخبارات الاسرائيلية، جلال أ.د. (من بلدة الجاهلية الشوفية) محيلا ملفه الى قاضي التحقيق العسكري الاول، رياض أبو غيدا، للتحقيق معه في جرائم تصل عقوبتها القصوى الى الاعدام.

وذكرت صحيفة «الأخبار» ان ما يفرق جلال عن غيره من الموقوفين، أنه من الصف الاول من العملاء التنفيذيين وهو كان يشغل منصب مسؤول الأمن الشخصي للوزير السابق وئام وهاب، وبقي كذلك الى حين توقيفه، أضف الى ذلك ان الرجل قدم خدمات تنفيذية لاستخبارات العدو، بينها المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في اثنتين على الاقل من عمليات الاغتيال التي استهدفت مقاومين.

وبحسب مصادر أمنية وقضائية لبنانية، كان جهاز أمن «حزب الله» قد اشتبه في تعامل جلال مع الاستخبارات الاسرائيلية، بناء على رصده بعد الشك في تصرفاته خلال الزيارات التي كان الوزير وئام وهاب يقوم بها لمسؤولين من حزب الله في الضاحية والجنوب، وبعد اخضاع جلال أ. للمراقبة، حصل على معلومات تؤكد الشكوك، وبعد التنسيق مع وهاب، استدرج جلال أ. الى الضاحية الجنوبية، حيث خضع لتحقيق مفصل اعترف فيه بالتعامل مع الاستخبارات الاسرائيلية، وقد أجري مسح دقيق لمنزله في بلدة الجاهلية، حيث عثر على أجهزة اتصال متطورة مخبأة في أثاث المنزل، كانت الاستخبارات الاسرائيلية قد زودته بها ودربته على استخدامها، ومن المتوقع أن يكون التحقيق قد تركز على محاولة تحديد المعلومات التي سلمها للاستخبارات الاسرائيلية عن مسؤولين من «حزب الله» وعن الوزير وهاب وعلاقاته السياسية، وقبل عدة أيام، سلم جهاز أمن «حزب الله» جلال أ.د. الى استخبارات الجيش اللبناني، الذي أعاد التحقيق معه بناء على إشارة القضاء، قبل أن يحيله الى القضاء العسكري.

وبحسب المعلومات المتوافرة، أقر الموقوف بتعامله مع الاستخبارات الاسرائيلية منذ عام 1994، وبأنه تردد الى الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من مرة، حيث خضع لدورات تدريبية على أيدي مشغليه، واعترف بأنه زود مشغليه بإحداثيات عدد كبير من المراكز والمواقع التابعة للجيش اللبناني «وحزب الله» فضلا عن تزويدهم بمواقع وإحداثيات لمنازل قيادات من «حزب الله»، كذلك أقر الموقوف بأنه أسهم في جمع معلومات عن الشهيد علي حسين صالح، الذي اغتالته الاستخبارات الاسرائيلية في الضاحية الجنوبية لبيروت بتفجير عبوة ناسفة في أغسطس 2003.

وئام وهاب

مصدر واسع الاطلاع لـ «الأنباء» يكشف الخطوط العريضة للبيان الوزاري

اكد مصدر واسع الاطلاع لـ «الأنباء» ان البيان الوزاري للحكومة الجديدة لن يخرج عن مضمون البيانات الوزارية للحكومات التي تشكلت في عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وان كان سيعتمد الاقتضاب وسيكون مباشرا وواضحا. واوضح المصدر ان «البيان سيتألف على الارجح من اربعة اجزاء رئيسية.

الاول: يحدد التوجهات السياسية والعامة للحكومة لجهة بناء الدولة وتخطي الانقسامات ووحدة الدولة وتعزيز قدراتها ومنع كل اشكال العبث بالسلم الاهلي والامني وتجديد الاحترام للقرارات الدولية ومطالبة المجتمع الدولي بتطبيق القرار 1701 ووضع حد لانتهاكات اسرائيل له، والتأكيد على حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني المحتل من بلدة الغجر، واسترجاعها والدفاع عن لبنان في مواجهة اي اعتداء، والتمسك بحقه في مياهه وذلك بكل الوسائل المشروعة والمتاحة، وتعزيز علاقات لبنان مع الاشقاء العرب، ولعب دوره العربي والدولي والارتقاء بالعلاقات اللبنانية ـ السورية الى المستوى الذي تفترضه الروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين والا يكون اي منهما مصدر تهديد لأمن الآخر وفق ما كرسه اتفاق الطائف، وتمسك لبنان بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ورفض التوطين، والالتزام بالتعاون مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لتبيان الحقيقة واحقاق العدالة وردع المجرمين مع الحفاظ على الاستقرار، ومتابعة قضية الامام المغيب السيد موسى الصدر ورفيقيه لكشف مصيرهم، اعادة النظر في قانون الانتخابات النيابية، والسعي لاعتماد اللامركزية الادارية التي نص عليها اتفاق الطائف والالتزام بتعزيز دور المرأة في الحياة العامة». واضاف المصدر «ان الجزء الثاني سيركز على السياسة المالية الاقتصادية لجهة التطلع للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة لمصلحة جميع اللبنانيين وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والسعي للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والاستمرار في تخفيف عبء خدمة الدين العام على الاقتصاد الوطني والسير في سياسة تطبيق الاصلاح الاقتصادي والعمل على رسم سياسة اجتماعية تسهم في تأمين الحاجات الاساسية للمواطنين، ووضع برنامج للاستثمار والانفاق العام وتحديث المناخ الاستثماري ووضع سياسة انمائية لتحقيق الانماء المتوازن، وتطوير القطاع الزراعي وتطوير الصناعة السياحية وتحديث النظام الضريبي واعداد الموازنة العامة». وتابع المصدر «ان الجزء الثالث سيركز على اولويات الناس لجهة تأكيد هيبة الدولة واحترام القانون واصلاح القضاء وتحديث الادارة ومكافحة الفساد وتأمين الحق في الكهرباء ومعالجة مشكلات السير وحماية البيئة وحفظ المياه والحد من الفقر واصلاح الضمان الاجتماعي والنهوض بالخدمات والصناعات المعرفية والاهتمام بالانتشار اللبناني وتفعيل العمل الديبلوماسي». ولفت الى ان «الجزء الرابع سيركز على برامج كل وزارة والتوجهات والاهداف المنوي تحقيقها» متوقعا «الا تطول جلسات لجنة الصياغة لاقرار البيان الوزاري قبل نهاية الشهر الجاري».

● داود رمال

أسود لـ «الأنباء»: الحكومة لن تكون بالمطلق مع «المحكمة» قبل أن تجد الحل الدستوري لبنود الاتفاق معها

رأى عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب زياد أسود أن لبنان دخل مع ولادة الحكومة الميقاتية مرحلة جديدة ستتميز بالاصلاحات السياسية والادارية تحديدا على المستويين المالي والقضائي وذلك بعد أن عاثت بهما الحكومات السابقة فسادا منذ العام 1990 حتى اليوم، مؤكدا أن صورة المعادلة الحكومية وان كانت بغالبيتها من توجه سياسي واحد الا أنها أظهرت حيثية ميثاقية تجلت في الحرص على حضور جميع الطوائف والمذاهب فيها، معتبرا أن هذه الحكومة لبنانية صرفة سواء من حيث صياغتها واختيار أعضائها أم من حيث توقيت ولادتها، بمعنى آخر أكد النائب أسود أن ولادة الحكومة تمت وللمرة الاولى بارادة لبنانية بحتة بعيدا عن أي تدخل اقليمي أو دولي على غرار ما كان يحدث في ولادة الحكومات السابقة.

زياد أسود

ولفت النائب أسود في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما تتعرض له حكومة الرئيس ميقاتي من هجمات اعلامية منظمة ومبرمجة من قبل قوى «14 آذار»، يؤكد عدم استطاعة تلك القوى سقوط رهاناتها على فشل الاكثرية الجديدة في تأليف الحكومة، لاسيما عدم استطاعتها قدرة اللبنانيين على الاستغناء عن هالة الرئيس سعد الحريري في صناعة الحكومات وافشال اظهاره بصورة البطل القومي الذي لن تتشكل حكومات في لبنان في ظل غيابه عن معادلة السلطة، مشيرا من جهة أخرى الى أن أهم ما راهنت عليه القوى المذكورة هو سقوط معادلة الـ «س. س» وانهيار النظام السوري كمدخل للاستفراد «بحزب الله» وتوجيه الطعنات للمقاومة، هذا وبغض النظر عن مراهنتها على المحكمة الدولية للتشفي من بعض القيادات اللبنانية تحت عنوان الحقيقة والعدالة. وردا على سؤال اعتبر النائب أسود أن توصيف حكومة الرئيس ميقاتي بحكومة «حزب الله» وسورية هو جزء لا يتجزأ من عدة العمل التي تضطلع بها قوى 14 آذار، معتبرا أنه وبناء على المعيار الذي اعتمدته قوى 14 آذار لتوصيف هذه الحكومة بحكومة «حزب الله» وسورية فان المنطق وطبقا للمعيار المشار اليه يستدعي توصيف حكومات الرئيس الحريري منذ العام 1990 الى حين تاريخ سقوط آخر حكوماته بحكومات «المستقبل» والسعودية، مشيرا الى أن قوى 14 آذار لم تعد تملك سبل مواجهة فشلها سياسيا الا من خلال توجيه التهم جزافا الى الآخرين بهدف تجييش الرأي العام المحلي والعالمي وابقائه على أهبة الحذر من التعاطي مع حكومة الرئيس ميقاتي.

وعلى مستوى صياغة البيان الوزاري ومسار الحكومة بعد نيلها الثقة وخصوصا على مستوى التوافق الحكومي بين توجهات الرئيس ميقاتي وفريق الاكثرية الجديدة، أكد النائب أسود أن لجنة صياغة البيان الوزاري وفي طليعتها الرئيس ميقاتي لا تستطيع اغفال تضمين بيانها ثلاثة أمور أساسية رئيسية وهي: أولا تصحيح الخلل الدستوري اللاحق بالاتفاقيات الدولية التي أبرمتها حكومة الرئيس السنيورة وتحديدا الاتفاقية المبرمة مع المحكمة الدولية، وذلك لاعتباره أن الحكومة لن تكون بالمطلق مع المحكمة الدولية قبل أن تجد الحل الدستوري لبنود الاتفاق معها، ثانيا معالجة ملف شهود الزور عبر احالته الى المجلس العدلي كونه ملفا استعمل في اتهامات سياسية لسورية ولبعض الفرقاء اللبنانيين، ثالثا حماية سلاح المقاومة عبر تأكيد البيان على معادلة «الشعب والجيش والمقاومة».

● بيروت ـ زينة طبارة

وزير وسطي لـ «الأنباء»: سليمان هو من قدم التضحيات الكبرى

أكد وزير وسطي للحكومة الجديدة لـ «الأنباء» أنه يجب توجيه التحية والتقدير الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري اللذين قدما التضحيات الكبرى للإسراع بتشكيل الحكومة.

بيد ان الوزير الوسطي رأى ان سليمان هو الذي قدم التضحيات الكبرى من هذا القبيل، ما يستحق ان يقدره اللبنانيون الى أبعد الحدود.

وأضاف: الرئيس سليمان حريص كل الحرص على صون الدولة والمؤسسات والاستقرار والاقتصاد وهو كان تسلمها في أسوأ الظروف والأوضاع وهمه الإقلاع بها الى الأفضل باستمرار، وإلا فإنه لن يقبل بأي تراجع وتدهور وإن كان الأمر على حسابه مثلما حصل في تشكيل الحكومة، من هذه الزاوية يجب ان ينظر المرء الى تعاطي سليمان مع هذه الحكومة لا من حسابات أخرى.

فهل كان ممكنا قبول سليمان بألا تتشكل الحكومة؟ وهل كان يستطيع القيام بأكثر مما تحقق؟ فموازين القوى واضحة تمام الوضوح، والأهداف الخاصة بكل فريق لبناني سواء داخل الحكومة او خارجها معروفة من الجميع.

وقال: لم تلد حكومة اللون الواحد إلا ان عدم مشاركة 14 آذار وضعت الرئيس نجيب ميقاتي أمام خيارات ضيقة، فهل كان سيأتي بتشكيلة من خارج الأكثرية الموجودة؟

لا بل كانت هذه الحكومة أحسن الممكن وأفضل ما كان متاحا اختياره.

وواضح ان الحكومة كانت أمام خيارين من أول الطريق: إما ان تشكل فريق عمل واحد موحد اما التشرذم وإضاعة الفرص والضياع في المتاهات هنا التحدي الكبير والمفصلي في ظل الظروف المتردية على مساحة لبنان وعلى مستوى المنطقة.

أخبار وأسرار لبنانية

● **مخاوف جنبلاط:** تعتبر مصادر مقربة من النائب وليد جنبلاط ان الأخير ينطلق في خياراته الحالية ويتصرف على أساس ان الأسوأ قادم لا محالة، وهو يدرك تماما انه لن يستطيع مواجهة الانفجار القادم.

وقال النائب وليد جنبلاط لمناصريه خلال واجب تعزية، ان الأيام المقبلة ستكون صعبة وليس لصالحنا سقوط النظام السوري.

● **اجتماع كان متعمدا «قبل التشكيل»:** قالت مصادر أمين عام حزب الله حسن نصرالله والنائب وليد جنبلاط ان الاجتماع الأخير الذي عقد بينهما تقرر قبل تشكيل الحكومة، إذ لم يكن أحد يتوقع ان يجري تأليفها في هذه السرعة، وان البحث تطرق الى وجوب ان تسعى الحكومة الى تعويض التأخير في انجازها ما يقارب الـ 5 أشهر بالانكباب على قضايا المواطنين الاجتماعية والحياتية والاقتصادية.

● **من السراي الى بيت الوسط:** في غياب الرئيس سعد الحريري، تسلم الرئيس ميقاتي مهامه في رئاسة الحكومة صباح امس، حيث غابت التشريفات الرسمية المتروكة لما بعد نيل الحكومة الثقة حسب أوساط الأخير.

وقالت مصادر حكومية مطلعة ان فريق الحريري أفرغ محتويات مكتبه منذ فترة طويلة ونقل إلى بيت الوسط مجموعات من الملفات القليلة التي كانت في مكتبه الخاص، ذلك أنه لم يكن يحتفظ بالكثير منها في السراي ومعظمها يحفظ في مكتبه الخاص في بيت الوسط ولدى مستشاريه وأعضاء فريق العمل المعاون له.

● **بري والأعراف والحكومة:** الرئيس بري لم يكسر العرف فقط في التوزيع الطائفي، بل كسر أيضا قاعدة كان قد ألزم نفسه بها خلال السنتين الماضيتين: فصل النيابة عن الوزارة، أكد التزامه بها في المؤتمر العام الأخير لحركة أمل، ورددها أمام أنصاره في أكثر من مجلس، لكنه في الحكومة، عاد الى توزير النواب، وبنائب من العيار السياسي الثقيل، أي معاونه السياسي علي حسن خليل في وزارة الصحة.

وتقول مصادر بري انه اختار خليل في لحظة سياسية تعد حرجة جدا اذا ما ربطت بما يجري في المنطقة، وخاصة في سورية، وبما ستواجهه الحكومة من معارضة شرسة، فضلا عن الملفات الحساسة التي ستتولى إدارتها وعلى رأسها المحكمة الدولية، أضف الى ذلك ان بري أراد تعويض النقص العددي في مقاعده وأراد توجيه «رسالة شراكة كاملة» الى الرئيس ميقاتي «الذي عاش لحظات تردد خلال مشاورات التأليف».

● **مرحلة جديدة:** في رأي مصدر في 8 آذار أن هذه الحكومة تطوي بالنسبة إلى دمشق مرحلة ما بعد الـ 2005 وتؤشر لمرحلة جديدة في العلاقة اللبنانية ـ السورية، وهذا ما يرتب على السلطة السياسية إعادة الاعتبار للاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وبالتالي رفع الضرر الذي أحدثته الأحداث الأخيرة على العلاقة اللبنانية ـ السورية.

ولعل البيان الصادر عن الجيش اللبناني قبل 3 أيام ردا على بعض نواب تيار المستقبل الذين وجهوا انتقادات للجيش على خلفية أدائه على الحدود الشمالية، قد يشكل، أي البيان، بداية تلقف لهذا المنحى الجديد على صعيد العلاقة اللبنانية ـ السورية.

● **موقف خبير دستوري:** علق الخبير الدستوري والنائب السابق حسن الرفاعي، على «موضوع التنازل عن مقعد وزاري من حصة الطائفة الشيعية لمصلحة الطائفة السنية في التشكيلة الحكومية»، فأكد ان «الطائفة الشيعية لم تخسر لأن وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي سيلتزم بقرار حزب الله وحركة «أمل». وأضاف: «لا أرى أن في الأمر تنازلا بل ربحا للطائفة الشيعية، إذ أتت طائفة وضمت إليها شخصا مكتوبا على تذكرته أنه سني».

● **لهجة معتدلة:** في أول تعليق إسرائيلي على الحكومة الجديدة جاء مفاجئا في لهجته المعتدلة وفي عدم إشارته الى حزب الله دعت وزارة الخارجية الإسرائيلية الحكومة اللبنانية الجديدة لحل جميع القضايا العالقة بين الدولتين عبر التحاور ومن منطلق الاحترام المتبادل، آملة ان يسهم تشكيل الحكومة في تعزيز الاستقرار والحفاظ على القانون والنظام في لبنان وعلى امتداد الحدود، ولفتت الخارجية الى ان إسرائيل تتوقع من حكومة لبنان ان تتقيد بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما القرار 1701.

● **اللقاء الأرثوذكسي:** سيتم افتتاح مركز «اللقاء الأرثوذكسي» الأسبوع المقبل (21 الجاري) ومن أهدافه ملاحقة كل أمور الطائفة الأرثوذكسية وشجونها، خصوصا ما يتعلق بالنقص في التمثيل الأرثوذكسي في الدولة على صعيد الإدارة والوظائف، والعمل معا لاسترجاع حقوق الطائفة المغبونة.

● **استقالة أرسلان:** أفادت معلومات بأن الرئيس ميقاتي والنائب وليد جنبلاط تناولا موضوع استقالة النائب طلال أرسلان من الحكومة وسط مساع لثنيه عن هذه الاستقالة التي لم يقدمها خطيا بعد، على ان يقترن ذلك باعتذار أرسلان من ميقاتي عن الكلام الذي ساقه في حقه، ولكن أوساطا قريبة من ارسلان نفت أي إمكان لعودته عن الاستقالة، مؤكدة في المقابل السعي الى توزير مروان خير الدين بديلا عنه.